الأمم المتحدة

A/64/151

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/١٥٥، يقدم هذا التقرير استعراضا عن التدابير التي اتخذتها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتكثيف جهودها الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، بوسائل منها زيادة التنسيق والتعاون فيما بين تلك الكيانات وتعزيز الدعم المقدم للجهود المبذولة على الصعيد الوطني للتصدي للعنف ضد المرأة.

* A/64/150.

120809 120809 09-40771 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق زيادة التنسيق والتعاون ٤

ألف – حملة الأمين العام المعنونة ”فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة“، ٢٠٠٨-٢٠١٥ ..... ٤

باء – فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ٦

جيم – مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع ٧

دال – صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة ٨

هاء – فريق التعاون المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر ٩

واو – التنسيق على الصعيد الإقليمي ٩

ثالثا – المبادرات التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود الوطنية بشأن العنف ضد المرأة ١٠

ألف – تعزيز القدرات المتصلة بدعم الجهود الوطنية ١٠

باء – توسيع قاعدة المعارف وتعزيز جميع البيانات وتحليلها ١٣

جيم – تقديم الدعم لوضع تشريعات وسياسات شاملة، وتوفير إمكانية وصول الضحايا/الناجيات إلى الخدمات ١٨

دال – تشجيع إذكاء الوعي والدعوة ١٩

هاء – تدابير التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك استحداث الأدوات ٢٢

رابعا – ما تضطلع به الهيئات الحكومية الدولية من أعمال بشأن العنف ضد المرأة ٢٤

خامسا – الاستنتاجات ٢٥

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٥/٦٣ بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين يتضمن المعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة عن أنشطة المتابعة التي قامت بها لتنفيذ قرارات الجمعية ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣، بما في ذلك ما تقدمه من مساعدة إلى الدول في الجهود التي تبذلها من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب. وهو يستكمل التقرير المقدم في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة (A/62/201)، وينبغي قراءته مقترنا بذلك التقرير.

٢ – ومنذ عام ٢٠٠٦، دعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، في قراراتها ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣، إلى تكثيف الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بوسائل منها: (أ) تعزيز التنسيق (١٤٣/٦١، الفقرة ١٣ (أ)؛ و ١٣٣/٦٢، الفقرة ٤؛ و ١٥٥/٦٣، الفقرة ٢١)؛ (ب) تحديد النتائج المتوقعة من حملة الأمين العام المعنونة ”فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة“ (١٥٥/٦٣، الفقرة ٧)؛ (ج) تخصيص الموارد الكافية للهيئات التي تضطلع بالمسؤولية عن تشجيع المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة (١٤٣/٦١، الفقرة ١٦)، وإنجاز تحليل لتدفق الموارد بغرض تقييم الموارد المتاحة (١٣٣/٦٢، الفقرة ٦)؛ (د) النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، باعتباره آلية تمويل على نطاق المنظومة (١٤٣/٦١، الفقرة ١٤؛ و ١٣٣/٦٢، الفقرة ٥؛ و ١٥٥/٦٣، الفقرة ٢٠)؛ (هـ) تعزيز المساعدة والدعم المقدمين للدول في جهودها الوطنية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (١٤٣/٦١، الفقرتان ٩ و ١٣ (ب)؛ و ١٣٣/٦٢، الفقرة ٣؛ و ١٥٥/٦٣، الفقرة ١٧)، بما في ذلك الدعم المقدم بغرض تعزيز القدرات والجهود الوطنية في مجال جمع البيانات وتجهيزها ونشرها (١٤٣/٦١، الفقرة ١٢)؛ (و) وضع قاعدة بيانات منسقة بشأن العنف ضد المرأة (١٤٣/٦١، الفقرة ١٩) ووضع مجموعة من المؤشرات الممكنة بشأن العنف ضد المرأة (١٤٣/٦١، الفقرة ١٨؛ و ١٣٣/٦٢، الفقرة ٧).

٣ – ويستند التقرير إلى معلومات وردت من ٣٨ كيانا من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، فضلا عن ستة من الجهود المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقدمت المعلومات لإعداد قائمة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه[1]، وهي القائمة التي تقوم شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتجميعها في إطار الأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وقد أصدرت الشعبة القائمة لأول مرة في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وجمّعت نسخ مستكملة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩. وستصدر النسخة المستكملة المقبلة للقائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد وفرت القائمة أيضا الأساس الذي تستند إليه التقارير الشفوية المقدمة من الأمين العام إلى الدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة، والدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، على النحو المطلوب بموجب قراري الجمعية العامة ٦٢/١٣٣ (الفقرة ٨) و ٦٣/١٥٥ (الفقرة ٢٣).

ثانيا – جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق زيادة التنسيق والتعاون

٤ – تكفل العديد من المبادرات الرئيسية المتخذة على نطاق المنظومة والتي يرد بيانها أدناه إعطاء أولوية مستمرة ومزيد من الزخم داخل منظومة الأمم المتحدة لقضية العنف ضد المرأة. وقد أفضت هذه الجهود، بقيادة الأمين العام، إلى زيادة الاتصال والتنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة.

ألف – حملة الأمين العام المعنونة "فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة"، ٢٠٠٨–٢٠١٥

٥ – في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، شرع الأمين العام في تنفيذ حملته المعنونة "فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة"، ٢٠٠٨ – ٢٠١٥. وتوفر الحملة منهاجا جماعيا لمستوى غير مسبوق من التعبئة العالمية لإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في إنهاء العنف ضد المرأة. وتركز الحملة على ثلاثة مجالات: الدعوة على الصعيد العالمي، وتعزيز الجهود والشراكات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وممارسة الأمم المتحدة لدورها الريادي بأسلوب القدوة. ويدعو الأمين العام الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والشباب، والقطاع الخاص، والفنانين، ووسائط الإعلام، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، والأفراد من النساء والرجال إلى توحيد الجهود في مجال التصدي للجائحة العالمية المتمثلة في العنف ضد المرأة.

---

(١) يمكن الاطلاع على القائمة الموحدة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في الموقع التالي على الإنترنت: http://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/documents/Consolidated%20Inventory%20of%20UN%20activities%20on%20vaw%20(May%202009).pdf

٦ - وتحت قيادة نائب الأمين العام، وبدعم من إحدى اللجان التوجيهية الرفيعة المستوى ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، الذي يقوم بدور الأمانة بالنسبة للحملة، جرت صياغة إطار للعمل واستراتيجية للاتصالات للحملة. ولزيادة تفعيل الإطار، أعدت استراتيجية للحملة لتوفير الأساس اللازم لتعبئة الموارد وبناء التحالفات.

٧ - ويوفر الإطار ''مظلة'' للأنشطة التي يضطلع بها أصحاب مصلحة متعددون على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي أثناء الحملة المتعددة السنوات. وهو يحدد خمس نتائج رئيسية باعتبارها نقاطا مرجعية للحملة، على أن يتم تحقيقها في البلدان كافة بحلول عام ٢٠١٥: (أ) اعتماد قوانين وطنية وإنفاذها للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والبنات ومعاقبتها، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ب) اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات تؤكد على المنع وتحظى بالموارد الكافية؛ (ج) إنشاء نظم لجمع البيانات وتحليلها، لدى انتشار مختلف أشكال العنف ضد النساء والبنات؛ (د) تنظيم حملات وطنية و/أو محلية وإشراك طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال منع العنف وتوفير الدعم للنساء والبنات اللاتي تعرضن للإيذاء؛ (هـ) بذل جهود منهجية للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وحماية النساء والبنات من الاغتصاب المستخدم كتكتيك حربي، والتنفيذ الكامل للقوانين والسياسات ذات الصلة. وتقوم كيانات الأمم المتحدة حاليا بربط مجموعة متزايدة من الأنشطة المختلفة بالحملة.

٨ - وتساهم الحملة حاليا في تجديد الزخم لاتخاذ إجراءات لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والتصدي لها. وركزت الحملة في عامها الأول على الدعوة والتوعية، وعلى تعبئة الموارد لدعم مختلف الأنشطة. وعلى الصعيد العالمي، وُضع شعار وأُنتجت ملصقة للحملة، وأنشئ موقع للحملة على شبكة الإنترنت (http://endviolence.un.org). وأجريت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية لبحث إمكانيات إقامة شراكات في سبيل النهوض بالحملة، ولا سيما على الصعيد الميداني. وكل أصحاب المصلحة مدعوون لتسجيل مساهماتهم في الحملة على الموقع في باب ''مجريات الأحداث''. وأُهديت إلى الأمين العام في مقر الأمم المتحدة، مسرحية عنوانها ''ميكا'' كُتبت خصيصا لدعم الحملة. ويقوم الأمين العام حاليا بإنشاء شبكة من القادة الرجال لتزعم أنشطة الدعوة والإجراءات المتخذة على صعيد المجتمعات المحلية وعلى الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وتضم الشبكة أعضاء من شتى الخلفيات، بما في ذلك الخلفيات السياسية والدينية والمجتمع المدني، فضلا عن مشاهير الفن والرياضة.

٩ - وما فتئ الأمين العام يشجع رؤساء كيانات الأمم المتحدة على المساهمة بشكل فعلي في الحملة، ويدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنسقين المقيمين إلى قيادة أفرقتهم القطرية لمواصلة تطوير الحملة على الصعيد المحلي. وتقوم مراكز الأمم المتحدة للإعلام في أكثر من ٦٠ بلدا بالترويج للحملة على نحو فعال من خلال طائفة متنوعة من الأنشطة، من قبيل حلقات العمل لوسائط الإعلام، وحلقات النقاش، والعروض المسرحية، ومعارض الصور الفوتوغرافية والفن، والمسيرات، وعرض الأفلام. وتقوم اللجان الإقليمية حاليا بتحديد معالم عناصر الحملة الخاصة بأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة، والشركاء الحكوميين الدوليين البارزين، وبالتشاور مع المنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

باء - فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين

١٠ - أحرزت فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي يشترك في رئاستها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شعبة النهوض بالمرأة، تقدما ملموسا في تحقيق أهدافها المعلنة. وقد تحققت نتائج ملحوظة فيما يخص المبادرة الرائدة للبرمجة المشتركة، وهي المبادرة التي يجري تنفيذها في ١٠ بلدان[٢]. وقد بدئت أو أنجزت تقييمات خط الأساس، فضلا عن حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن البرمجة المشتركة لوضع أطر متعددة القطاعات للبرمجة المشتركة، وذلك في البلدان الـ ١٠ جميعها. وإضافة إلى ذلك، شُكلت لجان وطنية مشتركة تتكون من أصحاب المصلحة من الحكومات والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وذلك في البلدان الـ ١٠ جميعها. وفي سبعة من هذه البلدان، وضعت اللجان الوطنية بالفعل الصيغة النهائية لمقترحات البرمجة المشتركة. وبدأ تنفيذ أنشطة البرمجة المشتركة، بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، في رواندا والفلبين. وترتبط أنشطة مبادرة البرمجة المشتركة بحملة الأمين العام ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة'' على الصعيد الوطني. واستنادا إلى الدروس المستفادة خلال المبادرة الرائدة للبرمجة المشتركة، تجري خلال عام ٢٠٠٩ بدء العمل في إعداد دليل/مبادئ توجيهية بشأن البرمجة المشتركة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

(٢) الأردن، باراغواي، بوركينا فاسو، جامايكا، رواندا، شيلي، الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، اليمن.

١١ - وعززت فرقة العمل تبادل المعلومات والتنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة بشكل يتسم بحسن التوقيت، بوسائل منها قائمة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وبعد دراسة إمكانية الاضطلاع بتحليل لتدفق الموارد فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، خلصت فرقة العمل إلى أن أعضاءها لا يملكون حاليا القدرة أو الموارد اللازمة لمباشرة الأعمال المنهجية والتطبيقية الضرورية التي يلزم القيام بها لتحقيق منتج مفيد وموثوق ومناسب. وانتهت فرقة العمل من تنقيح اختصاصاتها وخطة عملها لفترة السنتين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، التي وافقت عليها الشبكة المشتركة بين الوكالات.

جيم - مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع

١٢ - حشدت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع موارد إضافية وشجعت البرمجة المشتركة لمناهضة العنف الجنسي في حالات النزاع، بوسائل منها إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين ونشر أخصائيين في الميدان. وفي هذا الشأن جرى إيفاد مستشارة ومنسقة أقدم معنية بالعنف الجنسي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث وضعت استراتيجية شاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي ورسمت خريطة للأنشطة القائمة والمقررة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الدولية. وعين مدير برامج للبرنامج المشترك للحكومة الليبرية والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. وفرت المبادرة أيضا الدعم المالي اللازم لتوظيف اثنين من المنسقَيْن المعنيين بمكافحة العنف الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة في دارفور، السودان.

١٣ - وواصلت مبادرة الأمم المتحدة بناء قاعدة معارف تتعلق بالعنف الجنسي في الحالات المتصلة بالنزاعات. وأوفدت بعثات بحثية إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، لوضع الصيغة النهائية ''لقائمة تحليلية لاستجابات أفراد حفظ السلام للعنف ضد المرأة المتصل بالحروب''. وستعدد القائمة بشكل مفهرس أمثلة للممارسات الجيدة في مجال حماية النساء من العنف الجنسي وسيستفاد منها في تدريب حفظة السلام النظاميين. ويسرت المبادرة وضع برنامج بحوث وإرشادات متفق عليهما بشأن جمع البيانات الذي يستوفي الشروط الأخلاقية وشروط السرية بتنظيم اجتماع للخبراء، بقيادة منظمة الصحة العالمية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن منهجيات جمع البيانات عن العنف الجنسي في حالات النزاع.

١٤ - وتزايدت جهود الدعوة في إطار المبادرة تحت شعار ''أوقفوا الاغتصاب الآن''. وأضيفت طائفة من الموارد المختلفة المتصلة بالدعوة إلى الموقع (www.stoprapenow.org) للارتقاء بالفهم ونشر قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتتولى منظمة الأمم المتحدة

للطفولة (اليونيسيف)، باسم المبادرة، وبالتعاون مع منظمة ''V-Day''، وهي حركة عالمية لإنهاء العنف ضد النساء والبنات، قيادة حملة ''أوقفوا اغتصاب أثمن مواردنا: تمكين المرأة والبنت في جمهورية الكونغو الديمقراطية''.

دال – صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

١٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الدول الأعضاء، والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات المانحة بصورة كبيرة مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (الصندوق الاستئماني)، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، مُنحت ٢٢ مليون دولار لصالح ٢٨ مبادرة في ٣٨ بلدا ومنطقة. ومن بين الجهات التي تلقت هذه المنح الحكومات (٨ في المائة) والمنظمات غير الحكومية (٦٥ في المائة) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في إطار شراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية (٢٧ في المائة). ودعيت أفرقة الأمم المتحدة القطرية لأول مرة إلى تقديم طلبات الحصول على التمويل عن طريق الصندوق الاستئماني. وما زال الطلب على دعم الصندوق الاستئماني يتجاوز كثيرا الأموال المتاحة، وقد حدد الصندوق الاستئماني مبلغا مستهدفا سنويا يصل إلى ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٥ من أجل تلبية الطلب المتزايد. ومن خلال دعوته في عام ٢٠٠٩ إلى تقديم مقترحات تركز على التنفيذ الوطني للقوانين، والسياسات وخطط العمل التي تتصدى للعنف ضد المرأة، فقد استهدف الصندوق الاستئماني أيضا الإسهام في تحقيق النتائج الخمس الرئيسية لحملة الأمين العام.

١٦ – وفي عام ٢٠٠٨ كانت أكثر من ٢٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة أعضاء في لجنة تقييم البرنامج التابعة للصندوق الاستئماني. واعتمد إطار للرصد، والتقييم وإدارة المعارف لتعزيز قدرة الصندوق الاستئماني على توليد المعارف وتسجيلها ونشرها. ويقوم الصندوق الاستئماني حاليا بإنشاء قاعدة بيانات لتيسير الإبلاغ المستند إلى النتائج بشأن المنح. وبدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عملية التقييم الخارجي للصندوق الاستئماني التي طلبها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومن المتوقع أن تُنجز في عام ٢٠٠٩. وسيوفر هذا التقييم توصيات لتعزيز فعالية الصندوق الاستئماني. ولما كانت الاستراتيجية الحالية للصندوق الاستئماني تغطي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، فستُعتمد استراتيجية جديدة في عام ٢٠٠٩، تراعي نتائج التقييم الخارجي.

هاء – فريق التعاون المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر

١٧ – يواصل فريق التعاون المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، الذي يرأسه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز التعاون والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لتيسير اتباع نهج شامل إزاء منع الاتجار غير المشروع بالأشخاص ومكافحته، بما في ذلك حماية ضحايا هذا الاتجار وتقديم الدعم لهم.

١٨ – وعقدت مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر، التي بدئت في عام ٢٠٠٧، منتدى فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر في شباط/فبراير ٢٠٠٨، من أجل تحقيق أهداف إذكاء الوعي إزاء الاتجار غير المشروع بالبشر، وإقامة شراكات جديدة، وتيسير التعاون[٣]، وفي عام ٢٠٠٩، ساهمت عدة منشورات، أُعدت تحت رعاية المبادرة العالمية، في تنفيذ المعايير الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، وفي توسيع قاعدة المعارف العالمية بشأن الموضوع. ويتمثل أحد الأمثلة في إصدار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي لكتيب لأعضاء البرلمانات. ويتضمن الكتيب مجموعة من القوانين الدولية وأفضل الممارسات الموضوعة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسة عن سبل التصدي لجريمة الاتجار غير المشروع بالبشر في ١٥٥ بلدا ومنطقة. وشكل هذا البحث الأساس الذي استند إليه التقرير العالمي عن الاتجار غير المشروع بالأشخاص، الذي نُشر في شباط/فبراير عام ٢٠٠٩. ومن خلال اجتماع لفريق الخبراء عقدته المنظمة الدولية للهجرة بالنيابة عن المبادرة العالمية جرى وضع مبادئ توجيهية بشأن مذكرات التفاهم بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة ووكالات إنفاذ القانون بشأن التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص .

واو – التنسيق على الصعيد الإقليمي

١٩ – في عام ٢٠٠٩، بدأت لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العمل في مشروع بعنوان ”تعزيز القدرات المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة من خلال الربط

(٣) مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر (٢٠٠٨) تقرير منتدى فيينا: سبيل التقدم نحو مكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر، فيينا.

الشبكي بين أوساط المعارف المحلية''. ويتمثل هدف المشروع في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية المتصلة بمنع، العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه من خلال تعزيز البيانات والمؤشرات الإحصائية، فضلا عن تبادل المعارف، على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. ويجري تنفيذ المشروع في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بتمويل من حساب التنمية.

٢٠ - ووُضعت أيضا مشاريع أخرى لتعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي للقضاء على العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، أنشأت، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من شركاء التنمية في عام ٢٠٠٨، شبكة بشأن العنف الجنساني/العنف ضد المرأة، في أديس أبابا. وتضطلع الشبكة بالأنشطة التالية: (أ) استعراض التعهدات القانونية على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن العنف الجنساني والعنف ضد المرأة، وتحليل التزامات الدول؛ (ب) استعراض أُطر الإبلاغ في الاتحاد الأفريقي لتيسير رصد التقدم المحرز وتحسن الأداء في مجال تنفيذ الالتزامات؛ (ج) تجميع الممارسات الجيدة في معالجة العنف الجنساني والعنف ضد المرأة.

ثالثا - المبادرات التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود الوطنية بشأن العنف ضد المرأة

ألف - تعزيز القدرات المتصلة بدعم الجهود الوطنية

٢١ - عززت كيانات الأمم المتحدة قياداتها، وأُطر سياساتها والتنسيق فيما بينها من أجل تحسين الدعم الموفر لمبادرات التصدي للعنف ضد المرأة على الصعيد الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شدد الأمين العام وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في كثير من المناسبات على خطورة العنف ضد المرأة بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وقدموا توجيهات برنامجية ومؤسسية لتعزيز فعالية دور المنظمة في منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

٢٢ - وقد اعتمد عدد من كيانات الأمم المتحدة أُطرا جديدة للسياسات والاستراتيجيات، وأقامت شراكات استراتيجية جديدة لإنهاء العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت ١٠ من كيانات الأمم المتحدة[٤] بيانا مشتركا بين الوكالات بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، مؤكدة على التزامها بدعم الحكومات، والمجتمعات المحلية والنساء

(٤) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

والبنات المعنيين على تحقيق ترك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى خلال جيل واحد. واعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية وإطار عمل لفترة ثلاث سنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١، للتصدي للعنف الجنساني. وكلفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهات خارجية بإجراء تقييم لما تضطلع به من عمل بشأن العنف الجنسي والجنساني. واستنادا إلى نتائج التقييم، اعتمدت المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ خطة استراتيجية لفترة ثلاث سنوات بشأن العنف الجنسي والجنساني، وخصصت مبلغ ١,٥ مليون دولار لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. وفي عام ٢٠٠٩، انضم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعني بإقامة مدن آمنة تخلو من العنف ضد النساء والبنات. وشكل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي المعني بالمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشركاء آخرين، فريقا تقنيا عاملا لاقتراح توصيات بشأن كيفية تحسين الاهتمام بالعنف ضد المرأة في إطار العمليات الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نشر الفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية والتابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات نموذجا لإجراء تشغيلي موحد لأغراض منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له في أماكن وجود الأشخاص المشردين داخليا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا عالميا من أجل تحديد نقاط البداية لتعزيز أعماله في مجال العنف الجنساني.

٢٣ - وتعاونت كيانات الأمم المتحدة مع غيرها من أصحاب المصلحة على تعزيز النُهج الإقليمية المتبعة. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قامت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بوضع خطة عمل إقليمية للقضاء على العنف الجنسي، ووضع حد للإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى.

٢٤ - وقد زادت كيانات الأمم المتحدة من قدراتها على إسداء المشورة وتقديم الدعم بشأن التصدي للعنف ضد المرأة، وما زالت توفر أيضا الموارد ضمن مجالات مسؤوليتها. وقدم مستشارو الشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام الدعم إلى الجهات الوطنية الفاعلة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وسيستهدف مستشارو الشؤون الجنسانية التابعون لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين سيجري نشرهم في المكاتب الإقليمية في بنما، والسنغال، وفيجي، ولبنان تعزيز الاهتمام بالعنف ضد المرأة في البرامج والأنشطة. وجرى نشر خمسة وعشرين مستشارا عن طريق مشروع القدرات الجنسانية التابع للجنة

الدائمة المشتركة بين الوكالات لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الصعيد القطري على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة، بما في ذلك القدرة على العمل في مجال منع العنف الجنساني والتصدي له. ونشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أخصائيين في مجال العنف الجنسي والجنساني في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويشدد البرنامج العالمي المعني بتعزيز سيادة القانون في حالات التراع وما بعد انتهاء التراع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التابع للبرنامج الإنمائي على كفالة إمكانية الوصول إلى العدالة من جانب ضحايا العنف الجنسي والجنساني والعنف العائلي في ثمانية بلدان. وفي عام ٢٠٠٩، سينفذ ١١ مكتبا قطريا مشاريع بشأن العنف ضد المرأة بالتعاون مع مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج الإنمائي، وسينشر المكتب مستشار أقدم للشؤون الجنسانية في ١٢ بلدا. ويوفر صندوق مرحلة ما بعد التراع التابع للبنك الدولي مظلة لتمويل طائفة من الأنشطة المختلفة، بما في ذلك العمل في مجال العنف ضد المرأة. ويتمثل أحد الأمثلة في عام ٢٠٠٨ في المنحة البالغ قدرها ٠٠٠ ٧٣٣ دولار المقدمة من أجل إدارة برنامج ''الحماية من العنف الجنساني'' في كوت ديفوار.

٢٥ - توفر الممارسات الجيدة إرشادا لأغراض التصدي للعنف ضد المرأة في مختلف السياقات. وبمجرد تحديد الممارسات الجيدة فمن الممكن تعديلها، وتكرارها، وتطويرها من أجل توسيع نطاق الاستفادة منها في تعزيز عمل كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وقد حضر مستشارو الشؤون الجنسانية التابعون لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، وكوت ديفوار، وليبريا، اجتماعا إقليميا لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة لأغراض التصدي للعنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٨ نظم مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة حوارا افتراضيا بشأن أفضل ممارسات التنفيذ الوطني لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٨). وقد تناول الحوار العنف ضد المرأة في حالات التراع ومرحلة ما بعد التراع وفي عام ٢٠٠٩، نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلد الثاني لدراسات الحالة التي تحدد الممارسات الجيدة في عملية إعداد برامج التصدي للعنف ضد المرأة.

٢٦ - ويعزز التدريب المعارف الفنية ويعجل بنشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقد البنك الدولي مناسبة تعليمية استمرت لنصف يوم بشأن العنف الجنساني. وقدمت عدة بعثات تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام الدعم إلى أنشطة تدريبية أو قامت بتنفيذها لفائدة أفراد البعثة وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، بما في ذلك في تيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق العامل

الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بإدارة حلقة عمل تجريبية في نيروبي لفائدة سبعة أفرقة قطرية من منطقة شرق أفريقيا لبناء قدراتها على تنفيذ البرامج المتعددة القطاعات بشأن العنف الجنساني في أماكن الأنشطة الإنسانية وعلى استخدام المبادئ التوجيهية لأنشطة مكافحة العنف الجنساني والاستفادة من دليل الشؤون الجنسانية في الأنشطة الإنسانية الصادر عن اللجنة الدائمة.

٢٧ - وجرى اتخاذ خطوات لتعزيز الالتزام بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في ''عدم التسامح إطلاقا'' إزاء ارتكاب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للعنف ضد المرأة. وأدارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية وضع مبادئ توجيهية بشأن إنشاء آليات في المجتمعات المحلية للشكاوي المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين من جانب موظفي المساعدات الإنسانية وحفظة السلام من خلال اللجان التنفيذية للشؤون الإنسانية والسلام والأمن، فرقة عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين. وأدار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوصفه الرئيس المشارك لفرقة العمل، عملية وضع التوجيهات الميدانية لتنفيذ برنامج تقديم المساعدة للضحايا وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٤. وطالبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جميع الموظفين بمشاهدة ومناقشة الفيلم المعنون ''لنفخر بخدمتنا: عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والإيذاء الجنسيين'' الذي أنتجته فرقة العمل. ونظمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى دورات تدريبية في جميع أقسام الوكالة في عام ٢٠٠٩، دعما لسياستها المناهضة للاستغلال والإيذاء الجنسيين.

باء - توسيع قاعدة المعارف وتعزيز جميع البيانات وتحليلها

٢٨ - يشكل وجود قاعدة معارف قوية وبيانات موثوقة بشأن العنف ضد المرأة عاملا حاسما في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات وأنشطة الدعوة السليمة على الصعيد الوطني. وقد أنشأت كيانات الأمم المتحدة قواعد بيانات ومراصد جديدة وقدمت الدعم لجميع المعلومات الإحصائية وتحسين الأدوات المنهجية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٩ - ولقد افتتح نائب الأمين العام للأمم المتحدة قاعدة بيانات الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩[٥]. وتوفر قاعدة البيانات أول مركز عالمي متعدد الخدمات متيسّر للجمهور للحصول على المعلومات ذات الصلة بالتدابير التي اتخذها الدول

(٥) انظر www.un.org/esa/vawdatabase.

الأعضاء للتصدي للعنف ضد المرأة بما في ذلك ما وضعته من أطر قانونية؛ وآليات مؤسسية؛ وسياسات؛ واستراتيجيات؛ وبرامج؛ وتدابير للمنع والتدريب؛ والبحوث والبيانات الإحصائية؛ وما توفره من خدمات للضحايا وللناجيات من العنف. وتمثل قاعدة البيانات خطوة كبيرة في تسجيل الاستجابة العالمية للعنف ضد المرأة كما أنها تشكل مساهمة في حملة الأمين العام حيث أنها توفر أفكارا متعمقة بشأن التدابير الرامية إلى تحقيق النواتج الخمسة الرئيسية للحملة. كما أنها تزيد أيضا من الفرص المتاحة لتبادل الخبرات والممارسات الواعدة في التصدي للعنف ضد المرأة على الصعيد الوطني. وتشكل الردود التي وردت على استبيان يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة أُرسل إلى الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ المصدر الرئيسي للمعلومات في قاعدة البيانات. وتحث جميع الدول الأعضاء على توفير معلومات لإدراجها بما في ذلك المعلومات المستكملة بشأن التطورات الجديدة، والنص الكامل والقوانين والسياسات وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة عند توفرها. وحتى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ورد ٧٩ ردا على الاستبيان. وتقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتوفير الدعم فيما يتعلق بتجميع البيانات بناء على طلب الحكومات. ويتزايد العلم بوجود هذه الأداة الجديدة ففي الفترة من ١٢ آذار/مارس إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ جرت لموقع قاعدة البيانات على الشبكة ٧٩٩ ١٠ زيارة من أفراد من ١٧٣ دولة.

٣٠ - ويشكل العنف ضد المرأة أحد المجالات المواضيعية الثلاثة التي يغطيها مرصد حقوق المرأة الأفريقية الذي أنشأه المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدأ عمله في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩ أنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرصد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق المساواة بين الجنسين الذي يشتمل على مؤشر بشأن العنف ضد المرأة. وتواصل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استكمال صفحة المدخل على شبكة الإنترنت لدليل شؤون الحكم في أفريقيا الذي يحتوي على معلومات وصفية وكمية عن المبادرات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة. كما يقوم معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بانتظام باستكمال قواعد البيانات العالمية بشأن الاتجار غير المشروع في البشر واستغلال القصّر للأغراض الجنسية.

٣١ - ويوفر استخدام المؤشرات لقياس العنف ضد المرأة أداة حاسمة الأهمية لجمع البيانات بشكل أكثر ترتيبا على الصعيد الوطني. وقد أبرزت هذه النقطة في اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات قياس العنف ضد المرأة الذي عقدته شعبة النهوض بالمرأة والشعبة الإحصائية التابعتان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع

اللجان الإقليمية الأربع الأخرى في عام ٢٠٠٧. ونوقشت نتائج ذلك الاجتماع من جانب لجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٨ (انظر الفقرتين ٥٢ و ٥٣ أدناه). واستجابة لمقرر اتخذته اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٩ بدأت الشعبة الإحصائية تنفيذ عملية تجريبية لتجميع الإحصاءات الوطنية بناء على المجموعة المؤقتة للمؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة التي اعتمدتها اللجنة لتحديد جدواها ومناسبتها. وأولي مزيد من الاهتمام لهذه المسألة في المنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية في عام ٢٠٠٧ والذي اشتركت في تنظيمه كيانات الأمم المتحدة مع حكومة إيطاليا. وتقوم كيانات الأمم المتحدة الأخرى بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بتوفير الدعم للأعمال الجارية بشأن المؤشرات العالمية. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا لفريق خبراء في عام ٢٠٠٨ بهدف إقامة شراكات بين المكاتب الإحصائية الوطنية والأجهزة النسائية الوطنية لإعداد الإحصاءات واستخدامها في صنع سياسات وتنفيذها ورصدها.

٣٢ - تساهم معرفة تكاليف العنف ضد المرأة في زيادة فهم أثر هذا العنف على التنمية الوطنية. ومنذ أن كلفت شعبة النهوض بالمرأة بعض الخبراء بإعداد ورقة في عام ٢٠٠٥[٦] تقدمت منهجيات تقدير هذه التكاليف. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المرأة بوضع نموذج لتحديد تكلفة العنف ضد المرأة وجمع بيانات من ثلاثة بلدان[٧]. كما تتعاون منظمة الصحة العالمية مع مدرسة لندن للصحة والطب الاستوائي لإجراء دراسة لتقدير العبء العالمي للأمراض الناجمة عن العنف من جانب العشير والعنف الجنسي والإيذاء الجنسي للأطفال.

٣٣ - يؤدي تحسين منهجيات جمع البيانات وأدوات القياس وزيادة استخدام الوحدات والدراسات الاستقصائية الموحدة إلى زيادة توافر البيانات القابلة للمقارنة بشأن العنف ضد المرأة. وتواصل الدراسة الاستقصائية لمجموعة المؤشرات المتعددة التي تقوم بتنسيقها اليونيسيف جمع معلومات عن الاتجاهات إزاء العنف العائلي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال. ونُظم اجتماع لعرض نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية للعنف ضد المرأة في مقر الأمم المتحدة الرئيسي في آذار/مارس ٢٠٠٨. وقامت بتيسير الاجتماع شعبة النهوض بالمرأة بالاشتراك مع البعثتين الدائمتين لفنلندا وكندا لدى الأمم المتحدة. وتواصل مفوضية الأمم

(٦) انظر http://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/expert%20brief%20costs.pdf.

(٧) صندوق الأمم المتحدة للسكان والمركز الدولي لبحوث المرأة ٢٠٠٩، العنف من جانب العشير: تكلفة عالية للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، متاح على شبكة ''الإنترنت'' على الموقع: http://www.icrw.org/docs/2009/Intimate-Partner-Violence-High-Cost-to-Households-and-Communities.pdf.

المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع لجنة الإنقاذ الدولية وضع نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني لتحسين وتنظيم جمع البيانات وتبادل المعلومات في مجال الأنشطة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٨، أجريت مشاورات تقنية لدعم بدء تنفيذ النظام في كينيا وشمال أوغندا.

٣٤ - وقامت كيانات الأمم المتحدة بما فيها الصندوق الإنمائي للمرأة، والبرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية بتوفير الدعم للجهود الوطنية المبذولة لتعزيز نظم جمع البيانات الوطنية. وفي أفغانستان قدّم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لإنشاء قاعدة بيانات وطنية لجمع وتتبع البيانات الخدمية ذات الصلة بالعنف ضد المرأة. وفي كمبوديا قدم البرنامج الإنمائي الدعم لوضع أربعة مؤشرات لرصد المساواة بين الجنسين يتصل أحدها بالعنف العائلي. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وحكومة إيطاليا، يجري حاليا إنشاء قاعدة بيانات تُعنى بالتحقيقات والمقاضاة فيما يتصل بقضايا الإتجار غير المشروع في نيجيريا.

٣٥ - وما زال البحث والتحليل بشأن العنف ضد المرأة اللذان تقوم بإجرائهما أو دعمهما كيانات الأمم المتحدة محدد شكل الاستجابات لهذا العنف على الصعيد الوطني. وقد نشرت اليونيسيف دراسة عالمية عن العنف ضد الطفلة كمتابعة للدراسة المتعمقة التي أصدرها الأمين العام في عام ٢٠٠٦ بشأن العنف ضد الأطفال، وتبحث هذه الدراسة في طابع العنف ضد البنات ومعدل انتشاره وأثره في ظروف المنزل والمجتمع المحلي والمدرسة والمؤسسات[٨]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا إقليميا كمتابعة للدراسة المتعمقة التي أصدرها الأمين العام في عام ٢٠٠٦[٩] بشأن العنف ضد المرأة. وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان منشورا عن المقاضاة المتعلقة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ومنشورا آخر عن القوانين التي تميز ضد المرأة.

٣٦ - وقد حدثت زيادة في البحوث المتعلقة بالصلة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية استعراضا للأدلة الوبائية للصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني في البيئات الناشئة. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لنشر دراستين

(٨) UNICEF (2008) *From Invisible to Indivisible: promoting and protecting the right of the girl-child to be free from violence* New York, USA.

(٩) "No more! The right of women to live a life free of violence in Latin America and the Caribbean".

توثقان العلاقة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[١٠]. وأجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بحوثا عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم المساواة بين الجنسين، والعنف الجنسي، والعنف الجنساني، والمساواة في حقوق الملكية في غربي كينيا وشمال أوغندا. كما قام المكتب الإقليمي لليونيسيف في غرب ووسط أفريقيا بتحليل الصلة بين العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووجد أن العنف المزمن يمكن أن يؤدي إلى أنواع سلوك تنطوي على المخاطرة بالنسبة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٧ - وكانت أشكال العنف ضد المرأة المشار إليها كممارسات ثقافية أو تقليدية ضارة موضوع بحوث أخرى. فقد أمرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإجراء دراسة دون إقليمية للممارسات الضارة كأشكال العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٨ أجرت اليونيسيف بحوثا متعمقة للديناميات الاجتماعية لترك الممارسات والعادات الاجتماعية الضارة وذلك بالتعاون مع الشركاء، ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير التقني عن مشاوراته العالمية بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وفي عام ٢٠٠٩ نظمت شعبة النهوض بالمرأة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن التشريعات المتصلة بالتصدي للممارسات الضارة قام بدراسة البحوث والممارسات المتبعة في بلدان من جميع أنحاء العالم.

٣٨ - العنف ضد المرأة في حالات الصراع وبيئات الأنشطة الإنسانية والبيئات المتأثرة بالكوارث، والصلة بين التخطيط الحضري والعنف ضد المرأة من القضايا المواضيعية الأخرى التي حظيت باهتمام بحثي متزايد. وحدد اجتماع لفريق خبراء تابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية موضوعين ذوي أولوية بالبحث فيما يتعلق بالعنف الجنساني في بيئات الصراع هما: فهم دوافع هذا العنف، وتقييم طابع العنف الجنسي ضد الرجال والصبيان في حالات النزاع ونطاقه ودوافعه. ووجد تقييم أجراه المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في أعقاب العاصفة المدارية التي ضربت الجمهورية الدومينيكية أنه لا يوجد اهتمام كبير أو ترتيبات في جهود التعمير اللاحقة للكارثة بالنسبة للتصدي للعنف الجنساني. وأمر موئل الأمم المتحدة بإعداد منشور ''استخدام التخطيط لمكافحة العنف ضد المرأة'' وهو يقوم حاليا بالتعاون مع الشركاء بوضع الصيغة النهائية لتقييم عالمي للمبادرات التي تتخذ للتصدي لانعدام السلامة والأمن للنساء في مجتمعاتهن المحلية.

---

(١٠) "The Multiple Faces of the Intersections Between HIV and Violence against Women" and "Women, Violence and HIV & AIDS: Exploring Interfaces".

جيم – تقديم الدعم لوضع تشريعات وسياسات شاملة، وتوفير إمكانية وصول الضحايا/الناجيات إلى الخدمات

٣٩ – إن التوصل إلى سن قوانين شاملة هو أمر أساسي للتصدي على نحو فعال ومنسق للعنف ضد المرأة. وقد أعدت الكيانات التابعة للأمم المتحدة عدة أدوات ليسترشد بها الإصلاح القانوني على الصعيد الوطني، وقدمت دعما مباشرا لجهود إصلاح القوانين في عدد من البلدان. وثمة اجتماع فريق من الخبراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال التشريعات المتعلقة بالتصدي للعنف ضد المرأة، نظمته في عام ٢٠٠٨ شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمخض عن إصدار إطار نموذجي للتشريعات الخاصة بالعنف ضد المرأة. ويوصي ذلك الإطار باعتماد تشريعات شاملة تجرّم جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتفرض تدابير وقائية إلى جانب تدريب الموظفين المعنيين، وتكفل الحماية والدعم للضحايا/الناجيات، وتخلق آليات لتقييم فعالية هذا القانون. وسيستكمل الإطار في عام ٢٠٠٩ بتوصيات تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وبما يسمى جرائم ”الشرف“، وبالزواج المبكر والقسري، وبغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة، وذلك بالاستناد إلى نتائج اجتماع فريق خبراء معني بالتشريعات المتعلقة بالتصدي للممارسات الضارة، تنظمه شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبناء على نتائج اجتماعي فريقي الخبراء، ستنشر شعبة النهوض بالمرأة كتيبا عن التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٩. وسيكون الكتيب بمثابة أداة مفيدة للمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والمجتمع المدني وموظفي الكيانات التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في جهودهم الرامية إلى كفالة أساس قانوني متين للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة.

٤٠ – والمعلومات التي جُمعت من خلال جهود البحث التي بذلتها الكيانات التابعة للأمم المتحدة، من قبيل البرنامج الإنمائي، ما فتئت تستخدم لتحديد شكل عمليات الإصلاح التشريعي وكذلك في وضع السياسات. وقامت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية حقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، بتقديم الدعم لوضع وتنقيح وتنفيذ القوانين المتصلة بالتصدي للعنف ضد المرأة، أو لأحد أشكاله، في أكثر من ١٥ بلدا في العامين الماضيين. كما قدمت المشورة الفنية للمشرعين، وساهمت في العمليات الاستشارية الوطنية بشأن إصلاح التشريعات واعتمادها، ووفّرت إرشادات بشأن كيفية إنفاذ القوانين على نحو فعال. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومة الرواندية في صياغة قانون منع العنف الجنساني والمعاقبة عليه، وللحكومة المكسيكية في تنفيذ القانون المتعلق بتمتع المرأة بحياة خالية من العنف. وقامت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها شعبة النهوض بالمرأة،

واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز التدابير التشريعية لمواجهة العنف ضد النساء والأطفال.

٤١ - وتهيئ خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية إطارا للتنفيذ المترابط لمجموعة من التدابير المختلفة للتصدي للعنف ضد المرأة. وقدمت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبرنامج الإنمائي، أيضا الدعم لوضع السياسات والخطط الوطنية واعتمادها في ما لا يقل عن ١٥ بلدا في العامين الماضيين.

٤٢ - وتحتاج الضحايا/الناجيات من العنف ضد المرأة إلى الحصول في الوقت المناسب على الرعاية المتكاملة، والمساعدة القانونية، وخدمات الدعم. وقدمت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدعم لوضع نماذج للرعاية المتكاملة ومراكز الإحالة في عدد من البلدان. وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع شركاء في قطاع الصحة لزيادة فرص وصول ضحايا الاغتصاب إلى العلاج الوقائي بعد التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبرنامج الإنمائي، دعما في مجال توفير المعونة القانونية للضحايا/الناجيات. وهيأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاجئين فرص الحصول على الخدمات القانونية وخدمات المشورة. ونفذت مفوضية حقوق الإنسان مشروعا تجريبيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز إمكانية وصول الناجين من العنف الجنسي إلى العدالة. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبرنامج الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بإتاحة سبل وصول الضحايا/الناجيات من العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع، إلى خدمات مخصصة لتمكينهن، من قبيل التدريب على المهارات المتصلة بالحرف اليدوية، والمنح التعليمية، وإسداء المشورة، واكتساب المهارات الصحية والمالية، والأنشطة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة جدا.

دال - تشجيع إذكاء الوعي والدعوة

٤٣ - يستلزم التوصل إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في نهاية المطاف تغيير المواقف والقوالب النمطية التي تكرس استمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك تلك التي تغض الطرف عن هذا العنف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت الأمم المتحدة قيادة جهود التوعية لمكافحة العنف ضد المرأة على الصعُد العالمي والإقليمي والوطني. وإطلاق

حملة الأمين العام ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة'' في عام ٢٠٠٨ إنما دلّ على التزام الأمم المتحدة بمعالجة هذه المسألة على أعلى المستويات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عيّن الأمين العام الممثلة تشارليز ثيرون الفائزة بجائزة الأكاديمية رسولة سلام للأمم المتحدة فأعطى بذلك وجها عاما لتشجيع بذل الجهود في جميع أنحاء العالم لوضع حد للعنف ضد المرأة. والحملة العالمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التي تترأسها نيكول كيدمان رسولة الخير لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والتي تنفّذ عبر شبكة الإنترنت بعنوان ''لا للعنف ضد المرأة''، جمعت حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ما يزيد على ٥ ملايين توقيع، شملت توقيعات رؤساء دول ووزراء من ٦٠ حكومة وأكثر من ٦٠٠ من البرلمانيين من ٧٠ بلدا ونيّف. وسُلمت هذه التوقيعات إلى الأمين العام لدعم حملته ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة''.

٤٤ - وكثف العديد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة الدعم لمبادرات الدعوة وزيادة الوعي التي تحيط بعدد من الأيام التذكارية الرئيسية، من قبيل اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، أيام النضال الـ ١٦ لإنهاء العنف الجنساني (من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر)، واليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس)، واليوم الدولي لعدم التسامح مطلقا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (٦ شباط/فبراير). وقامت الكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها البعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، ومكاتب دعم بناء السلام التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، بتعبئة جهودها حول أيام النضال الـ ١٦ ووفرت الدعم لمجموعة من الأنشطة المتنوعة، من قبيل البرامج الإذاعية، ومناقشات المائدة المستديرة، وحلقات العمل، والاجتماعات والمؤتمرات، والرقصات التقليدية، والأغاني، والمسرحيات، ومسابقات رسوم الأطفال، وعرض الأفلام، باعتبار ذلك فرصة لتوعية أصحاب المصلحة.

٤٥ - وفي الوقت الحالي تتيح الكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام، مجموعة كبيرة من أدوات الاتصالات ووسائط الإعلام من أجل استخدامها في جهود إذكاء الوعي في جميع أنحاء العالم. وأنتج تلفزيون الأمم المتحدة أفلاما قصيرة حول مواضيع التشريعات الخاصة بالعنف العائلي في النمسا، والجرائم المسماة بجرائم ''الشرف'' في تركيا، والعنف العائلي في نيبال، وانتشار الاغتصاب في بوروندي، ووأد البنات في الهند. وأنتجت إذاعة الأمم المتحدة عدة قصص عن العنف ضد المرأة، وحذت حذوها أقسام وسائط الإعلام في البعثات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام. كما أن العناوين الرئيسية لموقع أنباء الأمم

المتحدة على الإنترنت، وخدمة أخبار العمليات الإنسانية وتحليلاتها على الشبكات الإقليمية المتكاملة للمعلومات، ومنشورات الأمم المتحدة من قبيل ''أفريقيا الجديدة''، تضمنت بانتظام قصصا ذائعة عن هذا الموضوع. وقامت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنظمة الدولية للهجرة، بإعداد تسجيلات فيديو لإذكاء الوعي ومكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع. وقامت الكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها أمانة حملة الأمين العام، وشعبة النهوض بالمرأة، وفرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة والتابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بإضافة معلومات مستكملة على مواقعها على شبكة الإنترنت بشأن العنف ضد المرأة لتعزيز محتوياتها وملاءمتها للمستعملين. ولتوفير معلومات عن آخر المستجدات بخصوص التدابير التي تتخذها الدول والهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بدأت الشعبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ رسالة إخبارية ربع سنوية عن العنف ضد المرأة.

٤٦ - وشددت الكيانات التابعة للأمم المتحدة التركيز بشكل متزايد على إشراك جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون الرفيعو المستوى، ووجهاء المجتمع والزعماء الدينيين، والمجتمع المدني، والمنظمات المؤسسة على العقيدة الدينية، والرابطات المهنية، وأفراد المجتمعات المحلية، والرجال والصبيان، والشباب. والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٨، يضم مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، وشبكات البرلمانيين، وزعماء دينيين، ومنظمات غير حكومية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، للمناداة بترك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. كما أن جهود توعية قادة المجتمعات المحلية إلى حقوق الإنسان للمرأة، مع التركيز على العنف الجنساني، بما في ذلك الزيجات القسرية والمبكرة، تلقّت دعم مفوضية حقوق الإنسان في أوغندا في عام ٢٠٠٩. وبدأ متطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٨ مشروعا مشتركا يستمر ثلاث سنوات لتعبئة الرجال والصبيان كحلفاء لإنهاء العنف والتمييز ضد النساء والبنات. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشبكة سونكي لكفالة العدل بين الجنسين (منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) مشروعا مماثلا لإشراك الرجال والصبيان كشركاء في منع العنف ضد المرأة في مخيمات اللاجئين. وواصلت منظمة الصحة العالمية العمل مع الرابطات المهنية، بما فيها الاتحاد الدولي لأطباء التوليد وأمراض النساء، لإدانة التوجه نحو إضفاء طابع طبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي كمبوديا، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لعقد جلسات محادثة في المجتمعات المحلية بغية زيادة

فهم المسائل الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالعنف العائلي. وعقدت مجموعات مناقشة أسبوعية للنساء والرجال والبنات والأسر بشأن كيفية التعامل مع العنف العائلي وذلك في مراكز البرامج النسائية التابعة للأونروا. وفي عام ٢٠٠٨، بدأ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في كولومبيا تنفيذ مشروع لمنع العنف الجنساني ضد المشردين داخليا والتصدي له.

هاء – تدابير التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك استحداث الأدوات

٤٧ – دعمت منظومة الأمم المتحدة ونفذت مبادرات للتدريب وبناء القدرات لطائفة كبيرة من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، والأخصائيون الصحيون، والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، والمشتغلون بالإحصاءات ووسائط الإعلام. ودعمت هذه المبادرات تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية تنفيذا فعالا، وشجعت الوصول إلى مستويات رفيعة في تقديم الرعاية والدعم لضحايا العنف والناجين منه.

٤٨ – وقد عقد المركز المعني بالمرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وشعبة النهوض بالمرأة في ٢٠٠٧ حلقة عمل إقليمية في عمان، لبناء قدرات القضاة والبرلمانيين من ١٣ بلدا في غرب آسيا، وعُقدت حلقة عمل ثانية في ٢٠٠٨. وركزت حلقتا العمل على أعمال متابعة قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ وعلى قانون الأسرة. ودعمت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عمليات تدريبية لضباط الشرطة ومجندي الشرطة، إضافة إلى الأفراد العسكريين. وأثناء ٢٠٠٨، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تدريب الشرطة بشأن العنف ضد المرأة في نيجيريا وأوغندا، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار غير المشروع بالبشر، وذلك إضافة إلى تدريب العسكريين في السودان وبوروندي، وتدريب قضاة نظام الغاكاكا في رواندا، وتدريب ١٠٠ من نواب الجمعية الوطنية الفييتنامية بشأن تنفيذ قانون منع العنف الأسري. وفي كولومبيا، دعمت مفوضية حقوق الإنسان تقديم تدريب من أجل تعزيز قدرة مكتب النائب العام على محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حلقة عمل إقليمية بشأن الاستجابات المنسقة للمجتمع المحلي إزاء العنف العائلي بممثلين للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٤٩ – ودعمت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، توفير التدريب وبناء القدرات إلى الأخصائيين الصحيين ومقدمي الخدمات الصحية. فدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تدريبا

لأخصائيي المهن الطبية بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية من أجل تلبية الحاجات الصحية للنساء اللائي تعرضن للعنف، وذلك ببدء أنشطة رائدة في ١٠ بلدان. وكانت هناك برامج تدريبية أخرى تهدف إلى تعزيز القدرة على جمع البيانات، والتغطية الإعلامية الملائمة للموضوع والتعاون مع المجتمع المدني. وعمل البرنامج الإنمائي واليونسكو واليونيسيف معا في بوروندي لتقديم المساعدة في مجالي التدريب والإبلاغ لمنظمات المجتمع المدني وللشرطة، وذلك من أجل تعزيز وجمع الإحصاءات والبيانات بشأن العنف ضد المرأة. ونظمت مفوضية حقوق الإنسان تدريبا للصحفيين في المكسيك بشأن العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان. ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشاريع لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة للمجتمع المدني في إندونيسيا وتايلند وتيمور – ليشتي والفلبين. وأطلق معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة المكون المتاح من بُعد لبرنامجه التدريبي المقدم للمنظمات غير الحكومية في نيجيريا، بشأن الاتجار غير المشروع بالبشر.

٥٠ – هناك أدوات استحدثتها كيانات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة، وهي تشتمل على مبادئ توجيهية وأدلة، وتوفر هذه الأدوات الإرشاد بشأن توفير الخدمات على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، تعكف منظمة الصحة العالمية على إعداد مبادئ توجيهية بشأن تصدي قطاع الصحة للعنف من جانب العشير وللعنف الجنسي. ووضعت الأونروا مبادئ توجيهية ونظاما للإحالة، وعقدت دورة تدريبية لموظفي الصحة الذين يتعاملون مع حالات العنف ضد المرأة والطفل في عيادات الوكالة. وتعكف منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إعداد برنامج للتعلم بالوسائل الإلكترونية من أجل العاملين في مجال الطب السريري لتحسين مهاراتهم في تقديم الرعاية والدعم الملائمين للناجيات من الاغتصاب في حالات الطوارئ. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمة التثقيف العالمي، وهي منظمة طوعية خاصة، من أجل إعداد برنامج دراسي لبحث العنف الجنساني والعنف ضد المرأة في حالات الأزمات الإنسانية وحالات النزاع وما بعد النزاع. وفي ٢٠٠٨، نشر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بالتعاون مع شركاء، مجموعة أدوات بشأن المسائل الجنسانية والإصلاح الأمني، تهدف إلى تحسين ما يقوم به القطاع الأمني لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وفي ٢٠٠٩، نشرت المنظمة الدولية للهجرة دليلا لمقدمي الخدمات الصحية الذين يقومون برعاية الأشخاص الذين تعرضوا للاتجار غير المشروع بهم.

٥١ – وأسهمت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة

عمليات حفظ السلام، في بناء القدرات المؤسسية. وينفذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا مشروعا بتمويل من الحساب الإنمائي للأمم المتحدة، من أجل إنشاء مراكز شرطة نسائية للتصدي للعنف الجنساني في البرازيل وبلدان المخروط الجنوبي. وقد أدى الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى تعزيز وحدة العنف الأسري في قوة الشرطة في كابول. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أنشأت دائرة شرطة كوسوفو وفيلق حماية كوسوفو فريقا عاملا بشأن المسائل الجنسانية في قسم التحقيقات المتعلقة بالعنف العائلي وإيذاء الأطفال.

رابعا – ما تضطلع به الهيئات الحكومية الدولية من أعمال بشأن العنف ضد المرأة

٥٢ – في قراري الجمعية العامة ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢، دعت الجمعية إلى وضع مجموعة من المؤشرات الممكنة بشأن العنف ضد المرأة، بغرض مساعدة الدول على تقييم نطاق العنف ضد المرأة ومدى تفشيه وتكرار حدوثه. وعملا بطلبات الجمعية، عقدت لجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية حوارا مشتركا لمناقشة مؤشرات قياس العنف ضد المرأة في ٢٠٠٨. وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية (٢٠٠٨)، أنشأت اللجنة فريقا ''لأصدقاء الرئيس'' من أجل بحث جدوى هذه المجموعة من المؤشرات. وبناء على مقترح الفريق، اتخذت اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين المقرر ١١٠/٤٠ الذي أقرت فيه مجموعة مؤقتة من المؤشرات، بما في ذلك طلب بأن يستمر فريق أصدقاء الرئيس في عمله ويبلغ اللجنة بما حققه.

٥٣ – واعتمدت اللجنة الإحصائية المجموعة المؤقتة التالية من المؤشرات: (أ) المعدل الإجمالي والمعدل الموزع حسب الفئة العمرية للنساء اللائي تعرضن للعنف البدني خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة، مفصلا حسب شدة العنف، والعلاقة بمرتكبه (مرتكبيه) وتواتره؛ (ب) المعدل الإجمالي والمعدل الموزع حسب الفئة العمرية للنساء اللائي تعرضن للعنف البدني طوال حياتهن، مفصلا حسب شدة العنف والعلاقة بمرتكبه (مرتكبيه) وتواتره؛ (ج) المعدل الإجمالي والمعدل الموزع حسب الفئة العمرية للنساء اللائي تعرضن للعنف الجنسي خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة مفصلا حسب العلاقة بمرتكبه (بمرتكبيه) وتواتره؛ (د) المعدل الإجمالي والمعدل الموزع حسب الفئة العمرية للنساء اللائي تعرضن للعنف الجنسي طوال حياتهن مفصلا حسب العلاقة بمرتكبه (بمرتكبيه) وتواتره؛ (هـ) المعدل الإجمالي والمعدل الموزع حسب الفئة العمرية للنساء اللائي تعرضن خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة للعنف الجنسي أو البدني من جانب العشير سواء أكان عشيرا حاليا أو سابقا مفصلا حسب التواتر؛ (و) المعدل الإجمالي والمعدل الموزع حسب الفئة العمرية للنساء اللائي تعرضن طوال حياتهن للعنف الجنسي

أو البدني من جانب العشير سواء أكان عشيرا حاليا أو سابقا مفصلا حسب التواتر. وإضافة إلى مجموعة المؤشرات هذه، طلبت اللجنة الاضطلاع بالعمل بشأن الجوانب المنهجية من جمع البيانات.

٥٤ - وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عدة لجان من لجانه الفنية، ومجلس حقوق الإنسان، عملهم بشأن العنف ضد المرأة استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١. وفي ٢٠٠٨، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة مائدة مستديرة بشأن دوره في التصدي للعنف ضد المرأة. وتقوم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية باستكمال الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لعام ١٩٩٧ (انظر قرار الجمعية ٨٦/٥٢). وأجرت لجنة وضع المرأة حوارات مع اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان مسألة العنف ضد المرأة متمشية مع برنامج أعماله السنوي (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١١).

خامسا - الاستنتاجات

٥٥ - من خلال قيادة الأمين العام، بما في ذلك كجزء من حملته "فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة" ٢٠٠٨-٢٠١٥، أصبح هذا الانتهاك المتفشي لحقوق الإنسان للمرأة مسألة جلية لها أولوية التمتع باهتمام الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتهيء مظلة إطار عمل حملة الأمين العام فرصة جديدة لمنظومة الأمم المتحدة كي تكثف من دعمها للجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الخمسة الرئيسية للحملة بحلول ٢٠١٥. ويُنتظر من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على وجه الخصوص تنفيذ تدابير ملموسة على النحو المحدد في برنامج أنشطة الأمم المتحدة والنتائج المتوقعة، ٢٠٠٨-٢٠١٥[١١].

٥٦ - وقد اتسمت عدة مبادرات مشتركة بين الوكالات بأهمية أساسية في تعزيز التعاون والتآزر بشأن مسائل معينة، وأدت إلى دعم أفضل تنسيقا للمبادرات الوطنية. وبناء على الخبرة المكتسبة من مبادرة البرمجة المشتركة بشأن العنف ضد المرأة التي اضطلعت بها فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ومن الجهود الأخرى ذات الصلة، سيجري إعداد دليل/مبادئ توجيهية بشأن البرمجة المشتركة. وواصلت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح أداء دور رائد في الدعوة إلى التصدي على نحو فعال للعنف ضد

(١١) http://endviolence.un.org/pdf/Framework_booklet.pdf.

المرأة في حالات النزاع، وفي حشد الموارد وتعزيز قاعدة المعارف بشأن هذا الموضوع. ويشكل استمرار اشتراك كيانات الأمم المتحدة وإسهامها في هذه الجهود، وخاصة على الصعيد الوطني، أمرا حاسما لتحقيق أثر مستدام، واستخلاص الدروس المستفادة ووضع أدوات ومبادئ توجيهية تيسر من التطبيق واسع النطاق للممارسات الجيدة.

٥٧ - ومع أن الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة استطاع زيادة حجم المنح إلى حد كبير، لا يزال الطلب على الدعم يتجاوز التمويل المتاح بكثير. ولكي يتسنى تلبية الطلب المتزايد، حدد الصندوق الاستئماني مبلغا مستهدفا سنويا يصل إلى ١٠٠ مليون دولار بحلول ٢٠١٥.

٥٨ - وتشكل قاعدة بيانات الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة أداة فريدة لتسجيل جميع التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء للتصدي للعنف ضد المرأة. وتوفر قاعدة البيانات قاعدة للمعارف تتسم بسهولة الوصول إليها وباستمرار اتساعها، وقاعدة المعارف التي يسهل الوصول إليها ويتزايد اتساعها باطراد، والتي توفرها قاعدة البيانات لها دور حاسم في دعم الإجراءات الموجهة والفعالة التي تقوم بها مجموعة من مختلف أصحاب المصلحة على الأصعدة المختلفة. وتضطلع كيانات منظومة الأمم المتحدة بدور حاسم عليها القيام به في دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تجميع المعلومات ذات الصلة واستكمالها على نحو منتظم من أجل الحفاظ على قاعدة البيانات شاملة ومستكملة قدر الإمكان.

٥٩ - وقد زادت كيانات منظومة الأمم المتحدة من دعمها ومساعدتها للدول على الصعيد الوطني، بما في ذلك دعمها في جمع البيانات وتحليلها، والتدريب وبناء القدرات، وصياغة القوانين والسياسات، وتقديم الخدمات إلى الضحايا، إضافة إلى التوعية والدعوة. وكان هناك المزيد من الزخم في الاضطلاع بالأبحاث واستحداث أدوات للاستعانة بها في صياغة القوانين والسياسات. وزادت كيانات الأمم المتحدة قدرتها المتخصصة بشأن العنف ضد المرأة من أجل دعم الدول الأعضاء على نحو أفضل. وينبغي أن تستمر هذه الجهود وتتوسع استجابة للولايات التي أناطتها الجمعية العامة في قراراتها ٦١/١٤٣ و ٦٢/١٣٣ و ٦٣/١٥٥.

٦٠ - ومضى العمل على وضع مؤشرات لقياس العنف ضد المرأة قدما إلى حد كبير. وكانت هناك زيادة ملحوظة في الاهتمام الموجه إلى مسائل محددة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والصلات بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة، والعنف ضد المرأة في حالات الأزمات الإنسانية و/أو حالات النزاع. وتتطلب

العديد من المسائل والمجالات الأخرى زيادة الاهتمام. فهناك، على سبيل المثال، حاجة إلى زيادة المعرفة بشأن أثر التدابير المتخذة والنتائج المنجزة. ومن شأن هذه البيئة أن تعطي قوة دفع إضافية لصياغة وتنفيذ التشريعات الشاملة، ووضع السياسات والبرامج الموجهة، وتوفير الخدمات الفعالة للضحايا، وتخصيص الموارد المكرسة لهذه الجهود.